جو جاك روسو" من اخضاع التجمع إلى إدارة المجتمع"

بن ترارعبد القادرطالب دكتوراة

يقول برتران دي جوفنال: "لكن هاهي السلطة قد أخذت وجها رهيبا، والقوّة التي وضعت بين يديها أصبحت وسيلة لاقتراف المنكر، بدل خدمة الصّالح العام، كيف لا أنفعل ولا أصرخ أمام مشهد كهذا **1**".

ملخص: إنّ غياب العدالة داخل المجتمعات الغربية الحديثة، جعلت القرن الثامن عشر يشهد ميلاد مرحلة جديدة تعرف بعصر الأنوار، حيث تقوم على إعادة بعث الحياة التي ملأها الاستبداد والاضطهاد والظلم من خلال تقديم طروحات فلسفية ورؤى تعالج عدّة مفاهيم سياسية كالدّولة، التّسامح، المواطنة، والعدالة، أنظمة الحكم، ومن هنا فإن فلاسفة عصر الأنوار أغنوا الفكر السياسي الليبرالي بالمفاهيم الحديثة ويعدّ جان جاك روسو (1712-1778م) أحد أبرز المنظّرين للفكر السّياسي والتّربوي، فمن خلال كتابه " العقد الاجتماعي" سيحاول أن يوضّح منشأ اللا مساواة داخل المجتمع، وكيف أن الماضي البشري الذي نظر إليه الفلاسفة نظرة سلبية قبله مثل : هوبز يشكّل أسمى وجود لهذا الكائن الذي لم يعرف العدالة إلا في ظل تلك الحالة الطبيعية، وكذا السبيل لإعادة إنتاج مجتمع بدل التجمع القائم في المجتمعات الغربية الحديثة.

الكلمات المفتاحية: العدالة، التّفاوت، الحالة الطّبيعية، الحالة الصّناعية، المجتمع، التجمع.

Résumé : L'injustice qui régnait dans les sociétés occidentales modernes, a donné naissance à une nouvelle ère au dix-huitième siècle connue sous le nom de Siècle des Lumières, qui constitue à promouvoir une vie dominée par la tyrannie, l'oppression et l'injustice, à travers des thèses philosophiques et des visions tendant à traiter une pluralité de notions politiques, tel que l'Etat, la tolérance, la citoyenneté, la justice et les régimes de gouvernances, et c'est depuis là que les philosophes du Siècle des lumières ont enrichi la pensée politique libérale des notions modernes, à l'instar de Jean Jacques Rousseau (1712-1778), considéré comme étant le plus illustre des théoriciens de la pensée politique et éducative, lequel a tenté dans Son livre « Le contrat social » d'évoquer le fondement de l'inégalité dans la société, et comment le passé humain, vu sous un angle négatif par les philosophes bien avant lui, tel que Hobbes, est considéré comme l'existence la plus suprême de cet être humain, qui n'a connu la justice qu'au sous cet état de nature. Ainsi que la façon de reproduire une société plutôt que la communauté existante dans les sociétés occidentales modernes.

Mots clés : La justice – l'inégalité – état de nature – état Industriel – Communauté– Rassemblement.

[1] نور الدين بوكروح، الجزائر بين السّيئ والأسوأ، تر:نورة بوزيدة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م، ص 73.

من دولة السلطة إلى سلطة الدولة:

1.1- من أين نبدأ؟

إن محاولة التّغيير التي وهب جان جاك روسو حياته من أجلها كانت نابعة في الأساس من وعيه بأنّ الحالة التي يعيشها إنسان القرن الثامن عشر ليست أصلا متأصلا فيه بقدر ما هي مسخ للحالة الطبيعية، وقد استطاع من خلال بحثه في أركيولوجيا الإنسان في شقّها النظري الكشف عن السّبب الرّئيس الذي كان وراء هذا التّحوّل في قدر الإنسان وخروجه من حالته الأولى التي وصفها في كتابه " أصل التّفاوت " بـ" المتوحّش النبيل "وصولا إلى " مدنيّة الإنسان اللاّمدنية " على حد تعبير كانط، ويقول روسو في هذا الشّأن: " يولد الإنسان حرّا، ويوجد الإنسان مقيّدا في كلّ مكان، وهو يظنّ أنّه سيّد الآخرين، وهو يظلّ عبدا أكثر منهم، وكيف وقع هذا التّحوّل؟ أجهل ذلك، وما الذي يمكن أن يجعله شرعيّا؟ أراني قادرا على حلّ هذه المسألة[1]".

لقد أفضت الدراسة المستفيضة للفكر السياسي والفلسفة السياسية من قبل الأعلام الكبار، إلى الإقرار بأن كتاب "العقد الاجتماعي" هو: " أحد الكتب الكلاسيكية العظيمة في الفلسفة السياسية، كان له أثر هام في تطوير المثل العليا للجمهورية في فرنسا والولايات المتحدة، وفي كل مكان[2]".

من هذا المنطلق سيحاول روسو من خلال الباب الأول من كتابه العقد الاجتماعي أن يعرض مسار التطوّر الذي عرفه الإنسان وتشريح وضعيته الرّاهنة والشّيء الذي منحها القدرة على الاستمرارية، وفي هذا الصّدد يؤكّد على أنّ النّظام الاجتماعي المحكوم بالعهود والمواثيق الرّاهنة هو نتاج القّوة وليس نتاج الحق، وهكذا يكون إذعان الشّعب له ناجما عن خوفه وإدراكه للقهر الذي يمكن أن يطاله في حال خروجه عنه، وفي غياب شكل جماعي للإعتراض هذا الأخير الذي بتوافره تظهر إرادة الحياة متمثّلة في الإرادة العامة على حد تعبير روسو والتي تعمل على استعادة حقّها المسلوب الذي منحته الطبيعة إيّاه، وعليه فإن مأساتنا اليوم مرتبطة بتغيير وضعنا الأصلي وإحلالنا لوضع مدني صناعي، يقول عنه روسو: " وجدت السّبب في نظامنا الإجتماعي الذي يتعارض في كل شيء مع الطبيعة، التي لا شيء يحطّمها، إنّ هذا السّبب هو يستبدّ بالمجتمع بلا هوادة[3]".

2.1 - نزع الوصاية:

لقد حاول روسو عقد المقارنة بين الأسرة التي تشكّل بالنسبة له الصورة الأولى التي شكّلت المجتمعات البدائية و الدّولة التي يحلّها محل الأسرة ما يجعل الرّئيس فيها يأخذ صورة الأب والشّعب يأخذ صورة الأبناء، لينفي روسو ضرورة استمرارية السّلطة الأبوية على الأبناء داخل الأسرة بدعوى ارتباطها بالفترة التي يتطلّبها نموّهم البيولوجي، وأثناء ذلك يكونون خاضعين لسلطة الآباء، وفي الوقت الذّي يشتدّ فيه عودهم ينطلقون في شقّ مسار حياتهم بحرية

[1] جان جاك روسو، العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل عمر زعيتر، دار الهدى، (د.ط)، الجزائر، ص40.
[2] وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود سيد أحمد، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2010م، ص339.
[3] الزواوي بغوره وآخرون، التنوير ومساهمات أخرى، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية وكرسي اليونسكو للفلسفة في العالم العربي، فرع جامعة منتوري، قسنطينة، (د-ت)، ص250.

واستقلالية عن الأسرة وتكوين شخصية خاصة وحياة يعيشونها كيف يريدون، وهنا يقول روسو: " ...وذلك إلى أنّ الأولاد لا يبقون مرتبطين في الأب إلاّ للزمن الذي يحتاجون فيه إليه لحفظ أنفسهم، وتنحلّ الرّابطة الطبيعية عند انقطاع هذا الإحتياج**1**". ولعلّ هذا ما يفسّر لنا تصرّف اللّبؤة التي تقوم بدفع شبلها إلى حافة الجبل عند بلوغه ليس لكرهها له بقدر ما تريد أن تصنع منه أسدا في المستقبل، وهنا نلاحظ كيف أنّ الرابطة الطبيعية تنحلّ لوحدها وتزول الوصاية بزوال السّبب الذي أوجدها وهو حفظ البقاء، زمن عدم القدرة على مقارعة الحياة اعتمادا على الذات وحدها. ويشرح الفيلسوف الألماني "هيغل" هذا النمط من التفكير قائلا: " إنّ المبدأ الذي ترتكز عليه الحكومة الأبوية هو أنّها تنظر إلى المواطنين على أنّهم قصّر**2**".

لقد حاول روسو أن ينزع وصاية الحاكم عن المحكوم بعقد مقاربة للأب وأبنائه، ويستكمل فكرته بطرح مفارقة بين حب الأب لأبنائه وهو الشيء الغائب والمفقود في علاقة الحاكم بالمحكومين، وهنا يقول: " ...حيث يكون الرّئيس صورة الأب، والشّعب صورة الأولاد، وبما أنّ الجميع يولدون أحرارا متساوين فإنّهم لا يتنزّلون عن حرّيتهم إلاّ لنفعهم، وكلّ الفرق هو أنّ حبّ الأب لأولاده في الأسرة يؤديه بما يرعاهم به، وأنّ لذّة القيادة في الدّولة تقوم مقام هذا الحب الذي لا يحمله الرّئيس نحو رعاياه**3**".

في الوقت نفسه يعمل روسو على الردّ على المفكّرين الذين يرون في الواقع أساسا للحق الذّي ينبغي التّنظير وفقه، فينتقد أولا " غروسيوس " ومن ثمّ " هوبز" وغيرهم من فقهاء الحق الطبيعي لما تروّجه أفكارهم من ذريعة تستخدم لتبرير حكم الطّغاة، على اعتبار أنّهم عمدوا إلى توجيه النقد للحالة الطبيعية التي نظروا إليها على أنّها الشّكل الذي يجب أن يهاجم في تاريخ البشرية، حيث كانت الفوضى المتولّدة من أنانية البشر تقدّم صورة للمجتمع الذي يحيى وفق قانون الغاب**4**. ما ترتّب عنه استخدام القوّة كذريعة للسيطرة وحفظ الأمن.

3.1 – من دولة القوة إلى دولة الحق:

يدحض روسو فكرة القوّة التي تتّخذ إذا كمبرّر للسّيطرة على الآخرين، لأن ما تتلقّاه تلك القوّة من سمع وطاعة ناجم عن الخوف منها لا المحبة فيها. وبزوالها أو ضعفها تزول الاستجابة لها وتظهر الثّورة والتّمرد والانقلاب والعصيان وعلى الرّغم من اختلاف هذه المفاهيم إلاّ أنّها تشترك في التعبير عن الرّفض لها، لأن المعنى الحقيقي للقوة في قدرتها على جعل الآخرين يمتثلون لها عن إرادة وطواعية، وليس عن قهر واستبداد، وهو ما يوضّحه روسو قائلا: " لا يكون الأقوى قويّا بما فيه الكفاية مطلقا، حتى يكون سيّدا دائما مالم يحوّل قوّته إلى حق وطاعته إلى واجب، ومن ثمّ كان حقّ الأقوى ... والإذعان للقوّة هو عمل ضرورة، لا عمل إرادة**5**".

[1] جان جاك روسو، العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر السابق، ص41.
[2] إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق..والسياسة (دراسة في فلسفة الحكم)، المجلس الأعلى للثقافة، (د-ط)، القاهرة، ص17.
[3] جان جاك روسو، العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر السابق ، ص41.
[4] حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، ص 155.
[5] جان جاك روسو، العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر السابق، ص43.

يعمل روسو إذا على الممايزة بين الحق والقوّة، وفيه يرى أنّ الحق لا يزول بزوال القوّة لأنّه نابع من عدالة وشرعية تضمن استمراريته، في حين أنّ الممارسات التي تفرضها القوة والتي بزوالها أو تراجعها عن مكانتها يتبع ذلك رفض أو عصيان لها يعمل على إلغائها ما يعني ظلمها وجورها، والامتثال لها ليس مطلقا مع الزمن وإنما يظل فترة أوجها ومتى بدأت بالتراجع وحيث أمكن محاربتها أو القضاء عليها يعمل الإنسان على التحرّر منها.

إنّ روسو لا ينتقد فكرة السلطة كتواجد داخل المجتمع، بل العكس يراها ضرورية لتنظيمه، وفي الوقت نفسه لا يدعو لإلغائها، وإنما طبيعة السلطة ونمط الحكم وشكله هو الذي ينبغي أن ينسجم مع طموحات وتطلّعات الشعب بما يحفظ حقوقه ويكرّس القيم والمبادئ الإنسانية. هاته الأخيرة التي ينبغي أن يعتنقها الشعب عن طوع (الإرادة العامة) فهو حين يتنازل عن جزء من حرّيته عن اختيار وحرية وليس عن قهر وقوة، إنما يترك أنانيته خلفه مع وجود حافز ذاتي داخلي يدفع الشعب للقيام بواجباته لأنه يرى فيها المصلحة العامة التي تعود بالفائدة على الجميع، وهنا يقول روسو: " إذا ما فاجأني قاطع طريق في زاوية من غابة وجب عليّ أن أعطي كيسي قسرا، ولكن هل أكون ملزما وجدانا بأن أعطيه إيّاه إذا كنت قادرا على منعه منه؟ وذلك لأنّ السلاح الذي يحمله هو سلطة أيضا**1**".

إنّ الإعتقاد الخاطئ في لا عدالة الطبيعة في الخلق على حد توصيف روسو، هو ما دفع بالمفكرين ك "فيلون" أو الحكام كالإمبراطور "كليغولا" إلى انتهاج سياسة القمع والإستبداد فيما يشبه الفاشية أو النازية في الحكم. ولعلّ المتتبّع لمشروع المواطنة عبر الينابيع الفكرية التاريخية يرى أن المواطنة نظّر لها على أساس التفاوت قديما، ولعلّ أرسطو (322ق.م) كان من الفلاسفة الأوائل الذين أوجدوا لهذه الحالة ما يبرّرها ودعموها بآراء فلسفية تضمن بقاءها واستمرارها، ليعمل روسو على هدم هذا التّصوّر القائم على ازدواجية الإنسان بين المسيطر (الحاكم-السيد) والمسيطر عليه (المحكوم-العبد).

إنّه لمن غير المعقول أنّ الوجود بالقوّة يكون في صورة لا يستطيع المرء تغييرها أو الإعتراض عليها بفعل قوّة المسيطر (الحاكم)، فالرّضوخ لفكرة العبودية وما يلازمها من واقع مأساوي لا يكون عن حب ورغبة، وإنما إكراه وقوّة فرضته السّلطة القائمة مستمدّة إيّاه من قوّة الحاكم، والتي أثّرت مع مرور الزمن في نفوس العبيد، فبات المولود الجديد عبدا.

من خلال عملية البحث في أصل الإنسان يرى روسو أنّ العديد من ملوك العالم القديم يعتمدون على فكرة الأصل لتبرير موقعهم السّلطوي داخل الدّول، ويتساءل ما إذا كانت شجرة العائلة تمنح الحق والقدرة في نفس الوقت في أن ينصّب شخص ما نفسه ملكا للجنس البشري بدعوى هذه القرابة، حيث يرى أنّ الشرعية لا تقوم على الأصل الذي يمكن لأي أحد منّا أن ينسب نفسه إليه، وهاهنا يكون من العبث أن يرى حكام اليوم في أنفسهم وريثين للماضي ومعه يرثون آلام الناس الذين حرموا من حريّتهم وكرامتهم بسب هذه النّظرة المبنية على أساس اللامساواة والتّفاوت.

[1] المصدر السابق، ص43.

يستكمل روسو عرض خارطة الطريق القائمة على أساس إلغاء القوة كأساس للحق بغية الوصول إلى مواطنة عادلة، فيؤكد على أنّ العهود والمواثيق هي التي تحدّد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعليها يبنى النظام الشرعي.

يستنكر روسو على المفكر الهولندي " غروسيوس " ما وصل إليه باستنتاجه أنه بالإمكان أن يبيع فرد حريته لفرد آخر، لأنه من الممكن أن تتم عملية الإسقاط على الشعب بأكمله، والذي يرى روسو أنه ببيعه لنفسه لا يبيع فقط معاشه، وإنّما يمنح أيضا شخصه ما يجعل السيد يأخذه كلّه روحا وجسدا، ولا يبقي له على شيء[1].

إن السيد (المستبد) يحمل معه فزّاعة الحفاظ على الأمن وإقرار النظام ضدّ الفوضى التي يمكن أن تنجرّ عن زواله (سقوطه)، وفي المقابل يرى روسو أنه يدفع بشعبه من خلال طمعه و جشعه اللامتناهيين إلى المزيد من الحروب التي يكون على الشعب وحده تحمل كوارثها في حين ينال هو مكاسبها، ثمّ إذا كان الهدوء الممنوح من قبل السيد يقابله العيش في بؤس و شقاء، فالأجدر بنا إما أن نعيش بكرامة أو نموت بدلا من الذل والهوان.

إن الإنسان البائس المقهور يموت ألف مرّة كل يوم جرّاء ما يعانيه من لا إرادته المطبقة عليه عنوة وقصرا، وجعله أداة في يد من يصحبه لجلده كل يوم على حد تعبير " سارتر "، ويستتبع روسو عرض حججه التي تفنّد من الأساس وتضحد كل من يعتقد أنه بإمكان الشعب أن يهب نفسه طواعية لمن يقوده ليلتهمه، وفي تقدير روسو حتى لو وجد شعب كهذا فإنه بفعله هذا يؤكد جنونه، والمجنون لا يمكن النظر إلى تصرفاته على أنّها الأساس الذي ينبغي أن يبنى عليه الحق، وإنما لا يؤخذ بما يفعل[2].

إن من المفارقات العجيبة التي يستنكرها روسو أن يستتبع تنازل الفرد عن حريته وبيعه لنفسه تقديم أبنائه كذلك كهبة للسيد، على اعتبار أنهم كيانات حرّة مستقلة تمام الاستقلال عن الأصل (الأب) والذي في مقابل أن يعمل على حفظ سعادتها و تأمين مستقبلها إلى أن تبلغ أشدّها، يسلبها ببيعه أهم قيمة إنسانية ألا وهي حرّيتها في اختيار من ترضاه رئيسا أو حاكما لها، وهنا يحاول روسو أن يقدم لنا نموذج الحكومة الشّرعية وليست المفروضة أو المرادة لشعب ما على اعتبار أن هذا الأخير هو وحده من يحدّد إذا كانت مشروعة لديه أولا[3].

يرى روسو في الحرية الإنسانية جوهرا يشكّل ماهية الإنسان، وعليه فإذا كانت وحدة الإنسان كماهية عند " روني ديكارت" مرتبطة بأرجل وأيدي فإن ماهية الإنسان عند روسو يستحيل أن تنزع عنها الحرية لأنها جوهر ثابت لا يمكن إزاتها ولا تعويضها في حالة انتزاعها منه، ما يجعل هذا الأخير يفقد إنسانيته بتحوّله إلى أداة لا حياة ولا إبداع فيها بحكم أنّها مسلوبة الإرادة، وهكذا يزول كل معنى لمطالبة العبد بحقوقه التي تخلى عنها يوم أجاز لنفسه أن يبيعها ويمنحها لغيره.

[1] جان جاك روسو، المصدر السابق، ص44.
[2] جان جاك روسو، المصدر السابق، ص44.
[3] المصدر السابق، ص45.

إنّ افتراض نمط حكم قائم بين الطاعة المطلقة إزاء فرد، وخضوع شعب بأكمله لإرادة ذلك الفرد هو أكبر دليل على بطلان مثل هذه الأشكال والعهود والعقود من الحكم1.

ينتقد روسو كل المفكرين الذين منحوا الشّرعية من خلال نظرياتهم المؤسسة للاستبداد السياسي وعلى رأسهم "غروسيوس" الذي استنبط من نتائج الحروب واقع تنازل الأسرى عن حرّيتهم في مقابل أن يتنازل المنتصر عن حقّ قتلهم، فيحدث النّفع عند كلا الطرفين، فمن غير الممكن في نظر روسو أن تحدث الحرب في الحالة الطبيعية، لأن الأرض ملك للجميع والحرب تنشأ نتيجة تضارب مصالح شخصية أي مرحلة لاحقة عن المرحلة الطبيعية التي تتّسم بالسّلام والطمأنينة حيث لا وجود للملكية الخاصة، وهكذا يغيب كل شكل من أشكال الصراع بين الإنسان والإنسان، فالجميع يخضعون لقوانين الطبيعة، ويقدّم روسو الحجج على صحّة ما ذهب إليه بالعودة إلى التّاريخ السياسي لفرنسا، والذي لطالما تورّط في حروب بسبب السياسات الفاشلة لحكومة "لويس التاسع"2 وكيف أنّ هذه الحروب لم تكن بسبب الإنسان، وإنّما الإرادة المنافية لقوانين الطبيعة التي مارسها المستبد في دولته.

إنّ صفة الحرب تفرض تحويل المواطن إلى جندي وعليه تكون الحروب بين الدول ومن خلال الجيوش التي تتألف من جنود لا أناس أو مواطنين الذين في كثير أو أغلب الأحيان لا يحملون العداء لأناس آخرين، وهذا ما جعل كتب التاريخ تتحدّث عن الحروب بين الدّول لا الأفراد، و يوضّح روسو حقيقة العدو ففي غياب زمن الحرب يعدّ القتل أو الرّق من قبل أجنبي عن الدّولة أيّا كانت صفته بمثابة فعل قاطع طريق، لا عدو بمعنى الحرب.

إنّ ما أشرنا إليه هنا يكشف ما يفعله الأمير المنتصر في استيلائه على كل ما تقع عليه يداه من غنائم دون أن يمسّ الأفراد أو الأناس بسوء، كما يعمل على التّخلّص من الذين يقفون حجر عثرة في مشروعه الهادف للسيطرة والتوسّع والحاملين السّلاح في وجهه، والذين ما إن يضعوه يتحوّلون إلى أناس عاديّين، وهكذا يزول سبب التّخلّص منهم، وتخضع الدّولة لسلطة الأمير دون أن يكون هناك حاجة لقتل فرد واحد من أفرادها، وهو عكس ما بنى عليه "غروسيوس" رأيه في النّفع المشترك بين من يجب عليه القتل ومن يتنازل عن حرّيته لينعم ببقائه على قيد الحياة3.

وبما أنّ حق الانتصار لا يخوّل للمنتصر قتل المغلوب فكذلك لا يحق له استعباده، وما ألفناه من محاولة شراء المغلوب لحرّيته هو في الحقيقة محاولة لشراء حق الاسترقاق الذي فرضه المنتصر والذي أوهمه بأنّه منحه حق الحياة.

يستخلص روسو في الأخير نوعين من القتل، تبعا لأن المنتصر يبحث دائما عن المكاسب فإنه يعمد إلى قتل المغلوب قتلا مجديا بأن يمنحه الحياة ويستعبده بموجب ذلك عوض أن يقتله قتلا غير مجدي بأن ينهي حياته، وهكذا تزول الفائدة التي يمكن أن يحصل عليها من خلال استغلاله، ليصل روسو في الأخير إلى أنّ الاسترقاق ليس حقّا يمكن من خلاله فرض واقع يجعل العبد مكبّلا بمجموعة من القيود ويمنح المنتصر مكاسب أكبر.

---

[1] المصدر السابق، ص45.

[2] جان جاك روسو، المصدر السابق، ص-ص45-46.

[3] المصدر السابق، ص-ص46-47.

إنّ الحق ينبغي أن ينطلق في تكوينه من العقل لا من المصلحة الفردية لشخص، والتي تعمل على إباحته وإعطائه صفة الشرعية، وإقراره بصورة رسمية.

4.1- من دولة الحق إلى دولة القانون:

يحاول روسو أن يفرّق بين الحاكم والشعب من جهة والسيّد والعبيد، فبملاحظته لما هو حاصل في معظم بلدان أوروبا يرى أنّ العلاقة بين الحاكم والمحكوم قائمة على أساس إخضاع الأول للثاني وليس امتثال الثاني له طواعية، ومن ثمّ تتحوّل إدارة المجتمع إلى عمليّة إخضاع قصري، الهدف منها تحويل كل ما هو خارج عن شخص الحاكم لأداة تخدم هذا الأخير أي مصلحته الخاصة، وهنا تضيع مصالح الشعب أي الآخرين، وهنا يقول روسو: " ...فرق عظيم بين إخضاع جمع وإدارة مجتمع، وإذا ما استعبد أناس متفرّقون من قبل واحد بالتّتابع مهما كان عددهم، لم أر هنالك غير سيّد وعبيد، لا شعبا ورئيسا، وذلك كما لو كنت أرى تكتّلا لا شركة فلا يوجد هنالك نفع عام ولا هيئة سياسية، ولا يعدو ذلك الرجل كونه فردا دائما ولو استعبد نصف العالم، وليست مصلحته غير مصلحة خاصّة عند فصلها عن مصلحة الآخرين**1**" وهكذا إذا تغيب دولة المؤسسات لتحل محلّها دولة الفرد أو دولة الزّعيم، والذي بوفاته أو هلاكه تدخل الدّولة في اضطرابات وحروب أهلية، وينفكّ النّسيج الاجتماعي لأنّ بناءه ورباطه كان جبرا لا اختيارا منه، وإذا كان "غروسيوس" يعطي القدرة للشعب لكي يتنازل عن نفسه للحاكم، وبما أنّه يقرّ ضمنيّا بحقيقة وجود مصطلح الشّعب، فإنّه يتوجّب عليه قبل أن يقدّم هذا الشّعب نفسه للملك أن يكون هنالك عقد "دستور" يكون بموجبه هذا الشّعب شعبا (حقوق)، وهنا يقول روسو:" والشعب عند غروسيوس، يستطيع أن يهب نفسه لملك، والشعب عند غروسيوس، إذن شعب قبل أن يهب نفسه لملك، وهذه الهبة نفسها عقد مدني ينطوي على تشاور عام، ولذا يصلح درس العقد الذي يكون به الشّعب شعبا قبل درس العقد الذي يختار به الشّعب ملكا، وبما أنّ ذلك العقد أقدم من الآخر بحكم الضّرورة فإنّه أساس المجتمع الحقيقي**2**" ومن هنا فإن الإقرار بوجود شعب يهب نفسه لملك يقتضي فعلا انتخابيا، وافق من خلاله الأكثرية على هذا المنح، وإذا وجد هذا الانتخاب فما الذي يجعله يتم مرّة واحدة وإلى الأبد، ألا يقتضي أن يتغيّر بتغيّر إرادة النّاخبين (الشعب) لمن يريدونه حاكما عليهم.

ينطلق روسو من حالة اللاّرجعة التي وصل إليها الإنسان الطبيعي الذي غيّر من حالته الأولى إلى حالة صناعية أضحت هي قدره المحتوم الذي لا يستطيع أن يقارعه أو يتملّص منه، "وهكذا يصوّر روسو منشأ المجتمع والقانون، كأنظمة أضافت قيودا جديدة للفقراء، وسلطات جديدة للأغنياء، ودمّرت إلى الأبد الحرّية الطّبيعية، وثبّتت تثبيتا خالدا قانون الملكية وعدم المساواة، وحوّلت الاغتصاب الذّكي إلى حق غير قابل للتّغيير، ومن أجل مصلحة أفراد طموحين قلائل، أخضعت جميع البشريّة للعمل الدّائم والبؤس**3**". وإذا أصبح السّير نحو الأمام إذن وفق حالة جديدة حتمية، وجب إذا أن نرسم تصوّرا جديدا نضمن من خلاله مصلحة الجميع ما يجعل حياتهم متوافقة ومتناسقة مع بعضهم البعض، بمعنى ما لا يضرّ ولا يمس بالحرّيات الشخصية لكل إنسان على حدة، وهو الذي

[1] جان جاك روسو، المصدر السابق، ص48.

[2] المصدر السابق، ص48.

[3] محمد عبد المعز نصر، في النظريّات والنّظم السّياسية، دار النّهضة العربيّة، بيروت، لبنان، (د-ط)، 1981م، ص- ص98-99.

يمنحه روسو مسمّى العقد الاجتماعي أو دستور المواطنة الحقيقة، والذي يصفه بقوله: " إيجاد شكل لشركة تجيز وتحمي بجميع القوّة المشتركة شخص كل مشترك وأمواله، وإطاعة كل واحد نفسه فقط وبقاؤه حرّا كما في الماضي مع اتّحاده بالمجموع**1**".

وهكذا يبنى العقد الذي يستشعر من خلاله كل فرد حرّيته الخاصّة على اعتبار أنّه كان مشاركا في صناعتها ومن ثمّ إقراره نحوها هو امتثال لإرادته التي اتّحدت مع إرادات الجميع لتحافظ على الكل، وأي نقض لما جاء في هذا العقد أو الميثاق الاجتماعي يخوّل الأفراد عدم الامتثال له والاحتجاج ضدّه، والعودة إلى نقطة الصّفر لبناء عقد جديد**2**. تكون مشروعيته نابعة من بناء دولة القانون ودولة المؤسسات لا دولة الفرد، وهو ما يعبّر عنه بقوله: " يضع كل واحد منّا شخصه وجميع قوّته شركة تحت إدارة الإرادة العامة، ونحن نتلقّى كهيئة، كل عضو كجزء خفي من المجموع**3**".

إنّ مثل هذا الميثاق ينتج لنا دولة تخضع لإرادة شعبية، وتدار من قبل حاكم وفق ما اتّفقت عليه تلك الإرادة، لذلك يقول روسو: " لا يمكن أن نكون بشرا إلاّ إذا أصبحنا مواطنين**4**" وعن حال المحكومين تتنوّع الدّولة بين أن توصف بالجمهورية أو الملكية أو الديمقراطية، فطبيعة النظام السياسي تستقى من شكل الحياة السياسية والاجتماعية للأفراد لا العكس. وهو ما يؤكّده هابرماس قائلا: " أنّ مبدأ السيادة الشعبية شرط أساسي لشرعية القانون في الديمقراطية، فهو الذي يسمح للمواطنين بحقوق تكفل لهم إمكانات المشاركة المتساوية في بلورة الإرادة العامة التي تكتسي طابع المؤسسة القانونية لتقرير إرادتهم السياسية**5**".

5.1- سيّد أم مواطن:

يؤكّد روسو على ضرورة التزام كل فرد بالعقد الاجتماعي الذي شارك في صياغته، ما يحوّله إلى سيّد على نفسه يخضع لتلك القوانين ويمتثل لتلك الإرادة التي هي إرادته، ولا يحق له أن يخلف العهد الذّي أقامه لبناء النّظام السياسي وفق ما يجلب المصلحة للجميع.

إنّ الهيئة السّياسية التي جاءت بالسّيد وفق طبيعة العقد الاجتماعي الذي اختارته لنفسها، ينبغي أن تلزم نفسها بما يتوافق مع طموحات الإرادة العامة التي حملها الميثاق الاجتماعي، وبما أنّ الهيئة السياسية هي وليدة هذا الميثاق فمن المستحيل أن تخرج عنه، وهكذا تظل معبّرة عن صورة الشّعب وإرادته، ولا تتحوّل إلى إرادة فردية لا تعكس إرادة من أنشؤوها، وهنا يقول روسو: " ولكن بما أنّ الهيئة السياسية أو السّيّد، لا ينال كيانه إلاّ من قدس العقد فإنّه لا يستطيع أن يلزم نفسه، حتى نحو الآخر، بشيء ينقض هذا العقد الأوّلي، وذلك كأن يبيع جزءا من نفسه أو أن يخضع لسيّد آخر، ونقض العهد الذي وجد بسببه يعني تلاشي نفسه، ومن لا يكون شيئا لا ينتج شيئا**6**".

---

[1] جان جاك روسو، العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر السابق، ص49.

[2] المصدر السابق ، ص-ص49-50.

[3] المصدر السابق، ص50.

[4] عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، المغرب، ط1، 2010، ص37.

[5] عبد العزيز ركح، ما بعد الدولة الأمة عند يورغن هابرماس، منشورات الاختلاف، ط1، (1432هـ-2011م)، الجزائر، ص61.

[6] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، المصدر السابق، ص53.

وهكذا يقرّ روسو بحتمية الالتزام السياسي من قبل كل من السّيد (الحاكم) والمواطنين أو الرّعايا، مستبعدا أن تقوم الهيئة السياسية بما يجلب الضّرر لأعضائها، وداخل هذا الجسد السّياسي المتمثّل في الدّولة ينبغي مراعاة القيام بكل الواجبات التي تمنح الهيئة السياسية القدرة على مواصلة عملها لخدمة جميع أفراد المجتمع، فكل تقصير من أي فرد والنّاجم عن رؤية شخصية فردية ومصلحة ضيّقة الأفق ينعكس سلبا على المجتمع ككل، يخرجنا من تضامن المجتمع إلى أنانية التّجمّع الذي لا محالة يزول[1].

إنّ وجود زمرة من المواطنين الذين يرفضون الامتثال للهيئة السياسية أو الإرادة الجماعية، ويجبرون على الإذعان فهم بذلك لا يخضعون لشخص أو سيّد حتّى يوصفوا بأنّهم عبيد، وإنّما يخضعون لجهاز قانوني متمثّلا في هيئة هي وليدة إرادة أغلبيّة المواطنين، وبهذا هم يمتثلون للإرادة العامة وليس لإرادة فرد يقصي إرادتهم، ومن هنا يكون الرّفض الذي يصدر عن أقلّية من خلال وسائل تعبير ديمقراطية[2].

6.1- قابليّة مشروطة:

بنقده للحال المدنية يعود روسو من جديد ليتغنّى بالحالة الطبيعية التي يحنّ لها دائما وأبدا، وكيف أنّ الإنسان بإحلاله لقيم جديدة على غير ما أوجدته عليه الفطرة الطّبيعية جعلته يعيش ضمن أعباء صناعية، على اعتبار أنّ الحالة المدنيّة هي حالة منافية للطّبيعة تحت مسمّى " مدنيّة الإنسان اللاّمدنية " وهو ما دفعه إلى تصحيح الرّؤية على اعتبار "أنّ الطبيعة أوجدت الإنسان حرّا وخيّرا وسعيدا، إلاّ أنّ الحياة الاجتماعية التي حتّمتها ظروف كارثية، راجعة إلى الصّدفة، حوّلت الإنسان إلى كائن شقي وزائف[3]" والتي جعلت صورة الإنسان في العصور الحالية مسخا للصّورة الحقيقية الأولى التي وجد عليها، وهنا يقول: "...رأى الإنسان، الذي لم ينظر غير نفسه حتى ذلك الحين، اضطّراره إلى السّير على مبادئ أخرى، وإلى مشاورة عقله قبل الإصغاء إلى أهوائه، وهو مع حرمانه نفسه في هذه الحال منافع كثيرة ينالها من الطبيعة، يبلغ من كسب ما هو عظيم منها، وتبلغ أهلياته من الممارسة والنمو، وأفكاره من الاتساع ومشاعره من الشّرف، وروحه من السّمو[4]".

وهكذا وبالرّغم من أنّ الحالة المدنيّة بمساوئها لا يمكن إلغاؤها والعودة إلى الحالة الطّبيعية أي إلى الوراء، إلاّ أنّه وبتقنينها داخل فضاء العقد الاجتماعي، وبنقلها من حرّية طبيعية لا نهائية إلى حرية مدنية تمتثل لما تمليه الإرادة العامة، مع إبقائها لحق التّملّك ولكن في إطار شروط العقد الاجتماعي تكون الحالة المدنيّة هي البديل الشّرعي وليس الأفضل للحالة الطّبيعية، وبترسيخ قيم العقد الاجتماعي يستطيع الإنسان أن يتجنّب ذلك المسخ الذي نقله إلى مرحلة أنتجت معها كل المفاسد والشّرور التي لقيها روسو في حياته، ومعه المجتمع الفرنسي في عمومه[5].

---

[1] المصدر السابق، ص53.

[2] جان جاك روسو، المصدر السابق، ص53.

[3] يوسف التّهيلي، "مصدر التّفاوت بين البشر: مقارنة بين إنسان الطّبيعة وإنسان المجتمع من خلال مقال 1755 لجان جاك روسو"، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد136-137، مركز الإنماء القومي، بيروت، باريس، (د-ت)، ص117.

[4] جان جاك روسو، المصدر السابق، ص54.

[5] جان جاك روسو، المصدر السابق، ص54.

7.1- التملّك المشروع:

إنّ تأسيس العقد الاجتماعي الذي بموجبه تنصهر الإرادات ضمن إرادة واحدة تحت مسمّى "الإرادة العامة" لا يمنع ولا يزيل حالة التّملّك التي بحوزة الأفراد بموجب دخولهم في العقد، وإذا كان يُعتقد أنّ هذا التّملّك الفردي يُفضي إلى صناعة صورة السّيد من جديد، فإنّ روسو يرى أن أملاك الدّولة مجتمعة هي أكبر بكثير من الأملاك الفردية، وبما أن أملاك الدّولة هي ملك للجميع تكون بذلك الإرادة الجماعية هي ما يمثّل الشّرعية وليس سيّد آخر في مواجهة الأقليّة المالكة[1].

بما أن المواطنة الحقيقية لا تنجح إلاّ بحصول كل أفراد المجتمع على ضرورات الحياة فإن الأقلية المتملّكة لما يكفيها لا تنازع تلك الأكثرية في الأملاك العامة التي يجدون فيها ما يسدّ احتياجاتهم، ويقوم روسو بعرض الشّروط التي ينبغي مراعاتها في إجازة التملّك، وهنا يقول: "وعلى العموم لا بدّ من الشروط الآتية لإجازة حق المستولي الأول على أرض ما، وهي: أولا ألاّ تكون هذه الأرض معمورة بأحد، ثانيا: ألاّ يستولي الإنسان منها على غير المقدار الضّروري لعيشه، ثالثا: ألاّ تحاز بمظهر فارغ، بل بالعمل والحرث، أي بهذا الدّليل الوحيد للتّملّك الذي يجب أن يحترمه الآخرون عند عدم وجود مستندات قانونية[2]".

وهكذا يحاول "روسو" أن يقوّض التّملّك الفردي ويحدّ من إطلاقيته، وفق شروط وغايات وأهداف، لا يستثني منها عموم الإنسانية التي يحقّ لها أيضا التمتع بما قدّمته الطّبيعة، وهو هنا يستنكر الحركات الاستعمارية، كالاستعمار الاسباني الذي انطلق باسم تاج "قشتالة" ليبسط نفوذه لاحقا على القارّة الأمريكية، ويتساءل "روسو" ما إذا كانت هذه الرّحلات الاستكشافية كفيلة بحرمان السّكان الأصليّين من أرضهم، وهنا يحاول "روسو" رسم صورة التفكير لدى هؤلاء الحكّام الذين يعتبرون السّيطرة على الأرض يتبعها تلقائيا السيطرة على السكان، وهنا يقول: " وألبق من أولئك ملوك اليوم الذين يدعون أنفسهم ملوك فرنسة وإسبانية وإنكلترة، إلخ...فهؤلاء إذ يقبضون هكذا، على الأرض، يوقنون بأنّهم يقبضون على السّكان[3]".

يبيّن روسو المفارقة بين تفكير الأمراء (الأفراد) وتفكير الإرادة العامة الجماعية التي تسعى في نزعها لملكية البعض إلى المحافظة عليها ضمن دائرة المال العام، وتحويل حالة النّزاع وما يرافقها من غضب إلى رفاه يعود على الجميع (جمع الضرائب)، وهكذا يحاول "روسو" من خلال عرضه لآرائه حول التملّك إعادة رسم خارطة توزيع الثّروة وجعلها في حدود المقبول واللاّمطاق، حيث يستطيع الجميع أن يتمتّعوا بقدر من الملكية، وفي الوقت نفسه لا يحق للأقلية امتلاك كل شيء، وهذا ما جاء العقد الاجتماعي لترسيخه، وهو محاولة سدّ الهوّة بين الفقراء والأغنياء بصورة تسمح باستمرار الحياة تحت مسمّى مجتمع ودولة، يكون المواطنون متساوين أمام القانون بالرّغم من الفوارق الفردية التي تخلق معهم[4].

[1] المصدر السابق، ص55.
[2] المصدر السابق، ص55.
[3] جان جاك روسو، المصدر السابق، ص56.
[4] المصدر السابق، ص57.